HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

عقوبة الإعدام في البحرين:

التواطؤ القضائي في انتهاكات حقوق الإنسان

تنويه!

يحتوي هذا التقرير على شهادات ومعلومات مزعجة بشأن التعذيب وعقوبة الإعدام. إن كان اطلاعك على شهادات مروعة عن التعذيب أمر قد ينال من سلامتك وصحتك النفسية، فإننا نرجو منك تجنب قراءة التقرير.

إعداد:
سيد يوسف المحافظة

ترجمة:
أحمد مدحت

منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية © 2024

HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

www.humena.org
15/4 Rue Alphonse Hottat | Brussels 1050 | Belgium

قائمة المحتويات

1. عن التقرير ---------- 1

1.1 موجز التقرير ---------- 1

1.2 تمهيد عام ---------- 1

1.3 غرض التقرير ---------- 3

1.4 المنهجية القانونية للتقرير ---------- 4

2. تحليل السياق ---------- 4

2.1 حالات تعذيب الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام ---------- 6

2.2 حالات تعذيب لأفراد تم إعدامهم ---------- 9

3. تحليل الإطار القانوني ---------- 11

3.1 الحق في افتراض البراءة ---------- 12

3.2 حقوق الإنسان أثناء التحقيقات الجنائية (الحق في المعاملة بكرامة والحق في الحماية من التعذيب) ---------- 13

3.3 الحق في المساعدة القانونية ---------- 15

4. توصيات لحكومة البحرين ---------- 16

5. الخاتمة ---------- 17

1 . عن التقرير

1.1 موجز التقرير

يهدف هذا التقرير إلى إبراز فشل الإطار القانوني المحلي في البحرين في حماية الحقوق الأساسية للمتهمين وحقهم في محاكمة عادلة، بما في ذلك مبدأ افتراض البراءة، والحق في المعاملة بكرامة، والحق في الحماية من التعذيب، والحق في المساعدة القانونية، وكيف استخدمت عقوبة الإعدام كأداة لقمع الحركات المؤيدة للديمقراطية في البحرين. يتضمن التقرير دراسة حالات وشهادات عن تعذيب السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في البحرين.

لقد فشلت البحرين، وهي دولة موقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في الوفاء بالتزامها الأساسي بالدفاع عن حقوق الناس في محاكمة عادلة، والحماية من التعذيب، والحق في الحياة. يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان استخدام الأدلة التي انتزعت عن طريق التعذيب، مما يحمي الحق الإجرائي في محاكمة عادلة، والأهم حماية من فظاعة التعذيب نفسه.[1] ومن الجدير بالذكر أن التوصيات العامة للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، تنص بوضوح على أنه «لا ينبغي لأي إفادة باعتراف أدلى بها شخص محروم من حريته، غير تلك المقدمة بحضور قاضٍ أو محامٍ، أن يكون لها قيمة إثباتية في المحكمة، إلا كدليل ضد أولئك المتهمين بالحصول على الاعتراف بوسائل غير قانونية».[2] استخدمت محاكم البحرين الاعتراف تحت التعذيب كدليل وحيد ضد الأفراد المدانين المحكوم عليهم بالإعدام في البحرين.[3] يهدف التقرير إلى تقديم دراسة حالة موسعة وموثقة لجميع الأطراف المعنية ومجموعات المناصرة، التي تعمل على تعليق وإلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، وخاصة في منطقة الخليج.

1.2 تمهيد عام

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم اعتماده في 10 ديسمبر 1948، على أن «لكل فرد الحق في الحياة»، و»لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة

1 مقبولية الأدلة التي تم الحصول عليها بالتعذيب وفقًا القانون الدولي - معهد القانون الدولي والعدالة. ألفاريز، ج. إي. (دون تاريخ) https://www.iilj.org/publications/admissibility-evidence-obtained-torture-international-law/

2 التوصيات العامة للمقرر الخاص المعني بالتعذيب. هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. (دون تاريخ) https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/SRTorture/recommendations.pdf

3 البحرين: أحكام الإعدام تتبع التعذيب والمحاكمات الصورية. هيومن رايتس ووتش. (10 أكتوبر 2022). https://www.hrw.org/news/2022/10/10/bahrain-death-sentences-follow-torture-sham-trials

بالكرامة».[4] يرتبط حكم الإعدام بمبدأين مهمين لحقوق الإنسان: الحق في الحياة والحق في الحماية من العقوبات القاسية غير الإنسانية والمهينة. وقد أُتبع الإطار القانوني الدولي والمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان ببروتوكولات إضافية تحظر عقوبة الإعدام، واعتبارًا من عام 2022، ألغت 170 دولة عقوبة الإعدام في النص القانوني، أو في الممارسة، أو فرضت وقفًا مؤقتًا على عقوبة الإعدام، وهو ما يمثل عمليًا أغلبية دول العالم، لكن 55 دولة لا تزال تحتفظ بعقوبة الإعدام، من بينها البحرين.[5]

ينص الدستور البحريني على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»،[6] إلى جانب ذلك فإن البحرين دولة موقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووفقًا للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن التعذيب وسوء المعاملة محظوران، وتنص المادة 14(3)(ز) على أنه «لا يجوز إكراه الشخص على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالذنب».[7] يحظر دستور البحرين التعذيب وسوء المعاملة، كما يمنع استخدام الاعترافات القسرية ضد المتهمين الجنائيين في المحكمة. ويسري نفس الحظر على استخدام الاعترافات القسرية في قانون الإجراءات الجنائية، إلى جانب معايير أساسية أخرى للمحاكمة العادلة مثل إتاحة وصول السجين إلى مستشار قانوني، وإتاحة استجواب الشهود.[8]

تدعي البحرين أن استخدامها لعقوبة الإعدام «نادر»، ولكن معدل الإعدامات لعدد الأفراد في البحرين كان مرتفعًا للغاية في السنوات الأخيرة.[9] جاسم عبد المنان، مواطن بنغلاديشي حكم عليه بالإعدام في البحرين عام 2007 بتهمة القتل، وأعدم في 8 يوليو 2010. ومنذ فبراير 2011، أصدرت محاكم البحرين أحكامًا متعددة بالإعدام، بعضها في محاكم عسكرية وبعضها في محاكم جنائية، في انتهاك

---

4 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة 217A، الدورة الثالثة، المادة 3، وثيقة الأمم المتحدة A/810 سنة 1948.

5 عقوبة الإعدام 2021: الحقائق والأرقام. منظمة العفو الدولية. (24 مايو 2022).
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/death-penalty-2021-facts-and-figures/#:~:text=At%20the%20end%20of%202021%2C%20more%20than%20two,practice.%2055%20countries%20still%20retained%20the%20death%20penalty

6 دستور البحرين 2002 (المنقح 2012). (دون تاريخ)
https://www.constituteproject.org/constitution/Bahrain_2012

7 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (دون تاريخ). المادة 7 لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أحد دون موافقته الحرة.
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

8 فشل الدستور البحريني. آينا، س. (2014).

9 من الانتفاضة إلى الإعدامات. (دون تاريخ). تُظهر بيانات منظمة ريبريف ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية حول استخدام عقوبة الإعدام في البحرين في العقد من عام 2011 حتى بداية عام 2021، أن استخدام عقوبة الإعدام تصاعد بشكل كبير منذ احتجاجات الربيع العربي عام 2011.

للمادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى النقيض من التزاماتها بالمعايير الدولية، حُكم على ما لا يقل عن 51 فردًا بالإعدام بين عامي 2011 و2020، ليرتفع معدل أحكام الإعدام في البلاد بنسبة ٪600. وبين يناير 2017 ويوليو 2019، أعدمت البحرين ستة أفراد: سامي ميرزا مشيمع، وعباس جميل السميع، وعلي عبد الشهيد السنكيس، وعلي محمد العرب، وأحمد الملالي، ومهاجر بنغلاديشي لم يُذكر اسمه، بعد أن أدانتهم المحكمة. واعتبارًا من يونيو 2022، لا يزال 26 رجلاً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، بعد استنفادهم لطعونهم. وبموجب القانون البحريني، يمكن للملك التصديق على هذه الأحكام أو تخفيفها أو العفو عنها. وفي حين لا يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان عقوبة الإعدام، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يقيدها بـ«أخطر الجرائم»، وتؤكد البحرين أنها تطبق عقوبة الإعدام فقط على الجرائم الخطيرة مثل القتل العمد.[10]

في يناير 2019 عقدت اللجنة العربية لحقوق الإنسان دورتها الخامسة عشرة لفحص امتثال البحرين للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ووجدت اللجنة في الفقرتين 16 و17 من ملاحظاتها الختامية أن الدستور لا يحمي الحق في الحياة، كما ورد في المادة 5 من الميثاق. أما لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فقد أعربت عن قلقها في ملاحظاتها الختامية الصادرة في نوفمبر 2018، حيال وفاء البحرين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لأن القانون البحريني يسمح بعقوبة الإعدام لجرائم مثل الاتجار بالمخدرات، وهو ما لا يلتزم بقيد «أخطر الجرائم» (القتل العمد). وأعربت اللجنة عن قلقها حيال الادعاءات بأن أحكام الإعدام صدرت بناءً على اعترافات انتزعت بالإكراه أو التعذيب، أو في محاكمات لا تلتزم بالمعايير الدولية، ودعت اللجنة إلى إعادة تجميد عقوبة الإعدام، وانضمام البحرين إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وكانت البحرين قد ألغت في يناير 2017 وقفًا على عقوبة الإعدام، كان ساريًا بشكل فعلي لمدة سبع سنوات.[11]

1.3 غرض التقرير

يدرس هذا التقرير حالات لأفراد حُكم عليهم بالإعدام في البحرين، ويوضح كيف تواطأ النظام القضائي على حرمان الأفراد من حياتهم، وإخفاء جرائم التعذيب التي ارتكبها ضدهم ضباط جهاز المخابرات الوطني وضباط الشرطة، للتوقيع على اعترافات انتُزعت منهم تحت التعذيب. سيناقش التقرير كيف أساءت حكومة البحرين تفسير قوانين الشريعة لمحاكمة الأفراد وإثارة الخوف في المجتمع من

10 البحرين: عقوبة الإعدام تُستخدم كأداة للانتقام السياسي. منظمة سلام لحقوق الإنسان. (24 نوفمبر 2015). https://salam-dhr.org/bahrain-death-penalty-used-as-political-revenge-tools-2/

11 نداء مشترك - البحرين: جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مملكة البحرين. منظمة العفو الدولية. (2020). https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/MDE1128612020ENGLISH.pdf

عواقب تحدي أو معارضة الحكومة الحالية ونتائجها الدموية المحتملة. يهدف التقرير أيضًا للفت انتباه المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ومجموعات المناصرة التي تعمل على القضاء على عقوبة الإعدام، إلى 12 حالة لأفراد حُكم عليهم بالإعدام في البحرين، ومعرضون لخطر الإعدام في أي وقت.

1.4 المنهجية القانونية للتقرير

يستخدم التقرير المنهج الكيفي، مع مسح مكتبي لما نشر سابقًا من دراسات حالات ومقالات عن الاتفاقيات الدولية التي تركز على الحق في الحياة، يعتمد التقرير على ما نشر حول عقوبة الإعدام في البحرين، ومواد من دستور البحرين، والعديد من الاتفاقيات الدولية، مثل القانون الإنساني الدولي، والمنشورات عن الجهود الدولية للقضاء على عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التعليق العام للأمم المتحدة على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحمي الحق الأصيل لكل شخص في الحياة.

استخلصت نتائج التقرير من مقابلات شبه مهيكلة عبر الإنترنت مع ناشطين وأفراد من الأسر المتضررة، بالإضافة إلى تحليل الوثائق القانونية. الإطار الزمني للتقرير هو بين عامي 2017 و2024 وهي الفترة التي طبقت فيها عقوبة الإعدام فعليًا في البحرين. يركز التقرير على دراسة حالات أعدمت في البحرين، بالإضافة إلى مجموعة من 12 فردًا حُكم عليهم بالإعدام وهم حاليًا في السجن، معرضون لخطر الإعدام الوشيك. استند التقرير إلى الوثائق الرسمية ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان في البحرين مثل ريبريف، وسلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، والمفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

2 ـ تحليل السياق

هناك حاليًا 27 فردًا محكوم عليهم بالإعدام في البحرين، 12 منهم معتقلون سياسيون معزولون في زنزانة بأكبر سجون البحرين (سجن جو) في ظروف صعبة وإجراءات عقابية ضدهم من قبل إدارة السجن. وبسبب غياب الشفافية وإتاحة المعلومات، لا تتوفر أي بيانات عن بقية الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام بناءً على دوافع غير سياسية. تتضمن القائمة أدناه أسماء الأفراد الناشطين سياسيًا المحكوم عليهم بالإعدام:

1. **ماهر عباس الخباز** – حُكم عليه بتاريخ: 29 يناير 2018.
2. **حسين إبراهيم علي حسين مرزوق** – حُكم عليه بتاريخ: 26 فبراير 2018.
3. **سيد أحمد جواد فؤاد العبار** – حُكم عليه بتاريخ: 21 مايو 2018.
4. **حسين علي مهدي جاسم** – حُكم عليه بتاريخ: 21 مايو 2018.
5. **سلمان عيسى علي سلمان** – حُكم عليه بتاريخ: 4 يونيو 2018.
6. **محمد راضي عبدالله حسن** – حُكم عليه بتاريخ: 25 فبراير 2019.
7. **حسين عبدالله مرهون** – حُكم عليه بتاريخ: 20 مايو 2019.
8. **موسى عبدالله موسى جعفر** – حُكم عليه بتاريخ: 3 يونيو 2019.
9. **حسين عبدالله خليل راشد** – حُكم عليه بتاريخ: 15 يونيو 2020.
10. **زهير إبراهيم جاسم عبدالله** – حُكم عليه في: 15 يونيو 2020.
11. **محمد رمضان عيسى علي حسين** – صدر الحكم عليه في: 13 يوليو 2020.
12. **حسين علي موسى حسن محمد** – صدر الحكم عليه في: 13 يوليو 2020.

وقد استنفدت جميع درجات التقاضي بحق هؤلاء الأفراد، وهم ينتظرون إما أن يصادق الملك على حكم الإعدام بحقهم، أو يلغيها، أو يقللها إلى السجن المؤبد، كما حدث في قضية واحدة خلال السنوات السبع الماضية.[12] قدم جميع الأشخاص الـ 12 شهادات بأنهم تعرضوا للتعذيب على يد الشرطة، وسلمت هذه الشهادات إلى القاضي وأبلغت بها أسرهم ومنظمات حقوق الإنسان. وبينما يقضي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البحريني بأن أي أدلة أو اعترافات يُفضي إليها التعذيب هي فاسدة ولا يعتد بها في المحكمة، إلا أن سلطات إنفاذ القانون والمحاكم البحرينية تتجاهل كليًا تلك الانتهاكات التي يتمتع مرتكبوها بالحصانة.[13]

تستخدم البحرين عادة قوانين الإرهاب، التي سبق أن أدانها المجتمع الدولي، ضد المعارضين. فعلى سبيل المثال، احتجزت الناشطة في مجال حقوق الإنسان نجاح يوسف لمدة عامين، وحُكم عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بموجب قانون الإرهاب، بعد أن نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي منشورات تدعو فيها الفورمولا 1 إلى وقف سباقها في البحرين.[14] كما جرت محاكمة جميع الأفراد

---

12 شهادة عائلات السجناء الذين أُعدموا، محفوظة لدى مؤسسة ريبريف ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية. يتطلب القانون الدولي لحقوق الإنسان إخطار الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام في الوقت المناسب بتاريخ إعدامهم، وإخطار عائلات السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بإعدامهم، انظر التعليق العام رقم 36، المادة 6 (الحق في الحياة)، فقرة 40، متاحة لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 36، المادة 6 (الحق في الحياة)، 3 سبتمبر 2019، CCPR/C/GC/35، متاحة على:
https://www.refworld.org/docid/5e5e75e04.html

واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ماريا ستاسيلوفيتش ضد بيلاروسيا، البلاغ رقم 1999/887، وثيقة الأمم المتحدة 1999/CCPR/C/77/D/887، 3 أبريل 2003، الفقرة 9.2، متاحة على:
http://www.hrlibrary.umn.edu/undocs/887-1999.html

13 عقوبة الإعدام في البحرين: نظام مبني على التعذيب. منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان. (12 أكتوبر 2021).
https://salam-dhr.org/the-death-penalty-in-bahrain-a-system-built-on-torture/

14 خبراء الأمم المتحدة يدعون سلطات البحرين إلى تعويض الناشطة نجاح يوسف عن الاحتجاز غير القانوني. تزابيراس، م. آيفكس. (23 سبتمبر 2019).
https://ifex.org/un-experts-call-on-bahrain-authorities-to-compens

الذين نفذت بحقهم عقوبة الإعدام، وكذلك الـ12 الآخرون المحكوم عليهم بالإعدام وفقًا لقانون الإرهاب، الذي يضاعف الأحكام ويجمعها، ويمنح القاضي سلطة العقاب بالإعدام، وكذلك سحب الجنسية.[15]

2.1 حالات تعذيب الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام

1. ماهر عباس الخباز: اعتقل عام 2013، وزعمت وزارة الداخلية البحرينية أنه قتل ضابط شرطة. ذكر الخباز أنه تعرض لتعذيب شديد أثناء احتجازه لدى الشرطة، وهو ما أكده تقرير الطبيب الشرعي. تعرض الخباز للاختفاء القسري لمدة 7 أيام، وفقًا لتقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان.[16] وتعرض الخباز أثناء اعتقاله لأشكال مختلفة من التعذيب، من بينها الضرب بشكل متكرر بالأيدي والأسلاك والهراوات، وإجباره على الوقوف لفترات طويلة، والصعق بالكهرباء، ومنعه من الصلاة والأكل واستخدام المرحاض.[17] تجاهلت المحكمة هذه الانتهاكات، وحكمت عليه بالإعدام بناءً على اعتراف بالإكراه. وعلى الرغم من وصول القضية لمحكمة التمييز، فقد فشلت المحاكم في النهاية في معالجة مزاعم التعذيب بشكل مناسب، مما ترك الخباز في انتظار الإعدام.[18]

2. زهير إبراهيم جاسم عبد الله: اعتقل عام 2017 بسبب مشاركته في مظاهرة مناهضة للحكومة، وزعمت وزارة الداخلية أنه قتل ضابط شرطة. أفاد بأنه تعرض لتعذيب شديد، ورُفض طلبه بوقف الإجراءات حتى اكتمال التحقيقات في تعذيبه، وتجاهلت المحكمة ادعاءاته بتعرضه للتعذيب، وحُكم عليه بالإعدام، وهو القرار الذي أيدته محكمة الاستئناف رغم استمرار التحقيقات. جادل محامي زهير بأنه لم يُقدم أي دليل ملموس يربطه بعمليات القتل، ومع ذلك فقد حُكم عليه بالإعدام، وجُرِّد من جنسيته في 29 نوفمبر 2018 في محاكمة غير عادلة، رفض فيها القاضي إصدار أمر يسمح لوحدة التحقيقات الخاصة، ومكتب الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية، وهما سلطتان رقابيتان،

---

15 الاستخدام الممنهج لقوانين مكافحة الإرهاب من قبل حكومة البحرين لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان ضد شعبها. هيئة حقوق الإنسان بالكونغرس. (2021).
https://humanrightscommission.house.gov/sites/evo-subsites/humanrightscommission.house.gov/files/documents/ADHRB%20Lantos%20Abuse%20of%20Anti-Terrorism%20Laws%20Nov%202021%20(2).pdf

16 البحرين: أحكام الإعدام تتبع التعذيب والمحاكمات الصورية: سجلات المحكمة تظهر انتهاكات واسعة النطاق للحقوق. مركز البحرين لحقوق الإنسان. (12 أكتوبر 2022).
https://bahrainrights.net/?p=136666

17 منظمات غير حكومية تدين الحكم بعقوبة الإعدام على ماهر الخباز. عباس. مركز البحرين لحقوق الإنسان. عباس. (30 أكتوبر 2014).
https://bahrainrights.net/?p=6729

18 «المحكمة راضية عن الاعتراف». هيومن رايتس ووتش. (2022).
https://www.hrw.org/report/2022/10/10/court-satisfied-confession/bahrain-death-sentences-follow-torture-sham-trials

بالإفصاح عن نتائج تحقيقهما في مزاعم تعذيب زهير. وبينما أعيدت جنسية زهير في 15 يونيو 2020، أبقت محكمة الاستئناف العليا في البحرين على حكم الإعدام الصادر بحقه.[19]

3. محمد رمضان وحسين موسى: قبض عليهما عام 2014، وزعمت وزارة الداخلية أنهما متورطان في قتل ضابط شرطة. أفاد كلاهما بأنهما أدليا باعترافات تحت التعذيب، ودعمت التقارير الطبية ادعاءات موسى بالتعذيب.[20] أعيد التداول في أحكام الإعدام الصادرة بحقهما، لكن تم تأكيدها في النهاية على الرغم من العيوب الإجرائية الخطيرة، بما في ذلك تجاهل مزاعم التعذيب. في جميع هذه الحالات، اعتمدت المحاكم بشكل كبير على الاعترافات القسرية، متجاهلة الأدلة المؤكدة على التعذيب وغيره من انتهاكات المحاكمة العادلة.[21]

4. سيد أحمد العبار وحسين علي مهدي: حكم عليهما بالإعدام بعد إدانتهما بمزاعم قتل ضابط شرطة باكستاني في 16 أبريل 2016، أثناء احتجاج في قرية كرباباد. وأفاد كلاهما بأنهما نُقلا إلى الأكاديمية الملكية للشرطة حيث تعرضا لمعاملة لاإنسانية وتعذيب، ولم يكن لأي منهما الحق في الاتصال بمحامٍ، وأُجبرا على التوقيع على اعترافات انتزعت بالإكراه تحت التعذيب. نقل كلاهما إلى المدعي العام دون محامٍ، وأبلغتهما الشرطة بقبول التهم الموجهة إليهما والتوقيع على الاتهام الرسمي من قبل المدعي العام.[22]

5. حسين إبراهيم علي حسين مرزوق: اعتقل بتاريخ 10 يوليو 2016، على خلفية تفجير على طريق سريع بتاريخ 30 يونيو 2016، أدى إلى مقتل سيدة بالقرب من قرية العكر. وأفاد بأنه تعرض للاعتداء على الوجه والبطن والخصيتين، وركله أربعة من ضباط الشرطة على رأسه. نقل إلى الأكاديمية الملكية للشرطة في جو، حيث تعرض للتعذيب والإساءة اللفظية والجسدية لمدة يومين. وأجبره ضباط الشرطة على التوقيع على اعتراف منتزع تحت التعذيب، ونقله على الفور إلى مكتب المدعي العام في المنامة دون محام. كما أجبروه على التوقيع على الادعاء الرسمي، وإنكار جميع أنواع الإساءة وسوء المعاملة.[23]

---

19 تأييد حكم الإعدام على ضحيتي التعذيب البحرينيين: زهير إبراهيم جاسم عبد الله وحسين عبد الله خليل راشد. فريق العمل، أ. أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. (29 يونيو 2020).
https://www.adhrb.org/2020/06/zuhair-ibrahim-jasim-abdullah-and-husain-abdulla-khalil-rashid/

20 بي بي سي، البحرين تعدم ثلاثة رجال شيعة بتهمة قتل شرطي في 2014، (15 يناير 2017).
https://www.bbc.co.uk/9news/world-middle-east-38627679

21 «المحكمة راضية عن الاعتراف». هيومن رايتس ووتش. (2022).
https://www.hrw.org/report/2022/10/10/court-satisfied-confession/bahrain-death-sentences-follow-torture-sham-trials

22 المرجع السابق

23 المرجع السابق

6. سلمان عيسى علي سلمان: ألقي القبض عليه في 27 ديسمبر 2014، بتهمة قتل ضابط شرطة في يوليو من نفس العام. أبلغ سلمان عائلته أن الاعتداء عليه أدى إلى شق أنفه وإصابة أذنه اليسرى، مما تسبب في فقدان السمع مدى الحياة. أفاد أحد أفراد العائلة أنه عندما شاهدوا الضباط يأخذون سلمان إلى سيارة شرطة، بدا أنه فاقد للوعي. أخذت الشرطة سلمان إلى الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية في مقرها بالعدلية. ووفقًا للعائلة، كشف سلمان أنه بعد التحقيق معه، اعتدى عليه ضباط الشرطة بصدمة كهربائية على أعضائه التناسلية. كما أخضعوه لدرجات حرارة قاسية، وحبسوه مرارًا في غرفة شديدة البرودة لمدة تصل إلى عدة ساعات في المرة الواحدة، وأنه حرم قسراً من النوم خلال اليومين الأولين في الإدارة. كان الضباط يوقظونه بانتظام بعد ساعة أو ساعتين بالكاد من النوم. ادعى سلمان أيضًا أن ضباط الشرطة علقوه رأسًا على عقب من قدميه، وطالبوه بالاعتراف بقتل ومحاولة قتل ضباط الشرطة. وزعم سلمان أنه رفض في البداية، لكنه «اعترف» في النهاية كما أُمر، بسبب الاعتداءات التي وصفها. لم يكن لسلمان الحق في الوصول إلى محامٍ أثناء مرحلة الاستجواب أو النيابة العامة، وإنما خلال المرحلة النهائية في المحكمة فقط.[24]

7. حسين عبد الله خليل راشد: اعتقل في 2 نوفمبر 2017، بعد ادعاء رسمي من النيابة العامة بأنه شارك في قتل أفراد من قوات الأمن. بعد اعتقاله، احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 55 يومًا، وخلال هذه الفترة زُعم أنه تعرض لسوء المعاملة والتعذيب، بما في ذلك التعرية القسرية، والصعق بالكهرباء، والتحرش الجنسي، والضرب. شملت الاتهامات الموجهة إليه، والتي انتزعت تحت التعذيب، العضوية في منظمة إرهابية، بجانب مزاعم النيابة العامة البحرينية بتورطه في قتل أفراد من الأمن، وتصنيع وتفجير متفجرات.[25]

الحالات المذكورة أعلاه للأفراد المحكوم عليهم بالإعدام، تمثل منهجية قمع حكومية لإسكات المعارضين، وخلق الخوف في الحركات المناهضة للحكومة والمؤيدة للديمقراطية من أن عقوبة الإعدام قد تكون أحد الخيارات التي يمكن استخدامها لإرهابهم.[26] توضح الشهادات المذكورة أعلاه حالات أفراد شاركوا في مظاهرات يومية مناهضة للحكومة وتنظيم الاحتجاجات.[27] قوبلت جميع الاحتجاجات المناهضة للحكومة بالاستخدام المفرط للقوة من قبل شرطة مكافحة الشغب، مما

---

24 المرجع السابق

25 تأييد حكم الإعدام على ضحيتي التعذيب البحرينيين: زهير إبراهيم جاسم عبد الله وحسين عبد الله خليل راشد. فريق العمل، أ. أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. (29 يونيو 2020).
https://www.adhrb.org/2020/06/zuhair-ibrahim-jasim-abdullah-and-husain-abdulla-khalil-rashid/

26 البحرين: عقوبة الإعدام تستخدم كأداة انتقام سياسي. منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان. (24 نوفمبر 2015).
https://salam-dhr.org/bahrain-death-penalty-used-as-political-revenge-tools-2/

27 البحرين: أحكام الإعدام تتبع التعذيب والمحاكمات الصورية. هيومن رايتس ووتش. (10 أكتوبر 2022).
https://www.hrw.org/news/2022/10/10/bahrain-death-sentences-follow-torture-sham-trials

أسفر عن إصابة العشرات ومقتل محتجين.[28] ولعبت حكومة البحرين دائمًا دور الضحية، فاتهمت ضحاياها بأنهم يستخدمون العنف، لتتهرب من سلوكياتها الدموية وتبرر العقوبات القاسية. نجحت الحكومة في الحد من الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية، باستخدام عقوبة الإعدام والعنف ضد المتظاهرين.[29]

2.2 حالات تعذيب لأفراد تم إعدامهم

1. عباس السميع: زعمت النيابة العامة أن عباس السميع كان مسؤولاً عن مقتل ضباط شرطة، أحدهم ضابط شرطة إماراتي، في انفجار قنبلة في قرية الديه في البحرين. قبض على السميع في 3 مارس 2014، بعد ثلاث ساعات من الانفجار الذي أدى إلى الاعتقالات. ركلته قوات الأمن مرارًا وتكرارًا في الرأس والجسم، وضربته على وجهه بمسدس. بعد وصولهم إلى الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، أخذت قوات الأمن السميع إلى سلسلة من الغرف، وأخضعته لأنواع مختلفة من التعذيب في كل غرفة. في إحدى الغرف قيدت قوات الأمن السميع، وجردته من ملابسه قبل ركله مرارًا وتكرارًا في أعضائه التناسلية. وفي غرفة أخرى وقف خمسة ضباط على صدر السميع. كما أخضعت قوات الأمن السميع لصدمات كهربائية في مناطق خاصة وحساسة، بما في ذلك أعضائه التناسلية. وتعرض السميع للضرب من قبل قوات الأمن وهو معلق من السقف، ومنعوه من الحصول على الطعام، ولم يكن للسميع الحق في الاتصال بمحام، كما تعرض للتهديد من قبل النيابة العامة للتوقيع على الاتهامات وإلا سيتم إعادته إلى إدارة المباحث الجنائية مرة أخرى.[30]

2. سامي مشيمع: زعمت النيابة العامة أن سامي مشيمع مسؤول عن مقتل ضباط شرطة، أحدهم إماراتي، في حادث قنبلة في قرية الديه في البحرين. قبض عليه في 3 مارس 2014، بعد ثلاث ساعات من حادثة التفجير التي أدت إلى الاعتقالات. ركلته قوات الأمن مرارًا وتكرارًا في الرأس والجسم وضربته على وجهه بمسدس. بعد وصولهم إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية، أخذت قوات الأمن مشيمع إلى سلسلة من الغرف، وأخضعته لأنواع مختلفة من التعذيب في كل غرفة. في إحدى الغرف، قامت قوات الأمن بتقييد مشيمع وتجريده من ملابسه. تعرض مشيمع لأشكال

---

28 الوفيات في احتجاجات البحرين تشير إلى استخدام مفرط للقوة من قبل الشرطة. منظمة العفو الدولية. (2011). تم الاطلاع 15 فبراير 2011 في:
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/pre010632011en.pdf

29 بعد عقد من احتجاجات 2011، البحرين تقمع كل أشكال المعارضة. وكالة أسوشيتد برس. (11 فبراير 2021).
https://apnews.com/article/bahrain-dubai-saudi-arabia-united-arab-emirates-persian-gulf-tensions-89f7d-61bc6ec332de35675eb31265d29

30 البحرين تنفذ حكم الإعدام بحق ثلاثة من ضحايا التعذيب عديمي الجنسية بعد موافقة الملك حمد. عباس. مركز البحرين لحقوق الإنسان. (15 يناير 2017).
https://bahrainrights.net/?p=8416

مختلفة من الإيذاء النفسي والجسدي، ولم يكن له الحق في استشارة محامٍ أثناء عملية الاستجواب أو في النيابة العامة.

3. علي العرب: زعمت النيابة العامة البحرينية أن علي العرب قتل حارس شرطة في سجن جو، أثناء محاولته الهروب من السجن. اعتقل العرب في 9 فبراير 2017، وأُدين مع 58 متهمًا آخرين في 31 يناير 2018، بعد محاكمة شابتها مزاعم بالتعذيب وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة. قالت عائلة العرب لهيومن رايتس ووتش: إن المحققين من إدارة المباحث الجنائية ضربوه بوحشية، وعرضوه لصدمات كهربائية، واقتلعوا أظافر قدميه قبل إجباره على التوقيع على اعتراف وهو معصوب العينين. لم يكن للعرب الحق في الوصول إلى محامٍ في مرحلة النيابة العامة، وإنما في المحكمة فقط.[31]

4. أحمد الملالي: زعمت النيابة العامة في البحرين أن أحمد الملالي قتل ضابط شرطة في حديقة البلاد القديم. ألقي القبض على الملالي في 9 فبراير 2017، وقالت عائلته لمعهد البحرين للحقوق والديمقراطية إن الملالي زعم أنه تعرض لسوء المعاملة والتعذيب من قبل الضباط في إدارة المباحث الجنائية في العدلية، بما في ذلك بالصدمات الكهربائية والتحرش الجنسي والإساءة اللفظية. أُجبر الملالي على التوقيع على استمارة اتهامات الشرطة، رغم انتزاع الاعتراف منه تحت التعذيب. لم يتمكن الملالي من الوصول إلى محامٍ أثناء مرحلتي الاستجواب والنيابة العامة.[32]

وثّقت الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقررون الخاصون، جميع حالات عقوبة الإعدام في البحرين، بما في ذلك حالات الاثني عشر فردًا المحكوم عليهم بالإعدام، وأولئك الذين أعدموا بالفعل. وقد دعت الأمم المتحدة البحرين مرارًا وتكرارًا إلى وقف عمليات الإعدام.[33] كما خلُص العديد من خبراء الأمم المتحدة إلى أن المتهمين لم يحصلوا على محاكمة عادلة، وأنهم تعرضوا للتعذيب، حيث انتزعت الاعترافات منهم تحت التعذيب واستخدمت في المحكمة كدليل، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع معايير الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان.[34]

---

31 البحرين: يجب تعليق عقوبة الإعدام. هيومن رايتس ووتش. (15 مايو 2019).
https://www.hrw.org/news/2019/05/15/bahrain-suspend-death-penalty

32 أبطال من أجل العدالة: السجناء المحكوم عليهم بالإعدام. معهد البحرين للحقوق والديمقراطية. (8 يوليو 2015).
https://birdbh.org/2015/07/champions-for-justice-death-row-prisoners/

33 الخبراء الأمميون: السيدة أغنيس كالامارد، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية؛ والسيدة فيونوالا ني أولين، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب؛ والسيد نيلز ميلزر، المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والسيد دييغو غارسيا سايان، المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والسيد خوسيه أنطونيو جيفارا بيرموديز، رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

34 إحاطة صحفية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مذكرة إحاطة صحفية عن البحرين. الأمم المتحدة 16، بيان صحفي. (30 يوليو 2019).
https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24863&LangID=E
من الانتفاضة إلى الإعدامات: عقوبة الإعدام في البحرين، بعد عشر سنوات من الربيع العربي. معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ومنظمة ريبريف، والمفوضية الأوروبية. ص 9. (2021).

أصدرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة نتائجها النهائية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين في 12 مايو 2017، مع انتهاء الدورة الستين للجنة في جنيف. كانت هذه هي المرة الأولى منذ خمس سنوات التي تستعرض فيها لجنة مناهضة التعذيب سجل البحرين في عدم الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان بحظر التعذيب. أعربت اللجنة عن قلقها إزاء العديد من التطورات الأخيرة المزعجة في البحرين، بما في ذلك إعادة تنفيذ عقوبة الإعدام في يناير 2017، وإعادة سلطات تنفيذ القانون والاعتقال لجهاز المخابرات الوطني، والموافقة في أبريل 2017 على تعديل دستوري يسمح بمحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية في قضايا الأمن الوطني. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام على وجه الخصوص، لاحظت لجنة مناهضة التعذيب أن محاكمة الأفراد الثلاثة الذين أعدموا في يناير استندت إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب. كما استمر إصدار أحكام بالإعدام على مسجونين. وحثت لجنة مناهضة التعذيب حكومة البحرين على النظر في إعادة تجميد تطبيق عقوبة الإعدام، وعلى إعادة المحاكمة في قضايا الأفراد الذين تستند أحكام الإعدام الصادرة بحقهم إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب. وأخيرًا أعربت اللجنة أيضًا عن قلقها إزاء فشل الحكومة في التعاطي مع حاملي تفويض الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وخاصة المقرر الخاص المعني بالتعذيب.[35]

3 ـ تحليل الإطار القانوني

وفر الإطار القانوني الدولي معايير وضمانات دولية لحماية الحق في المحاكمة العادلة، إلا أن هذه المعايير الضرورية لحماية حقوق الفرد يتم انتهاكها في البحرين. يبرز هذا الفصل ثلاثة حقوق أساسية ضرورية للمحاكمة العادلة، لم يتم احترامها ولا حمايتها. أول هذه الحقوق هو الحق في افتراض البراءة، والحق في المعاملة بكرامة، والحق في الحماية من التعذيب والحق في المساعدة القانونية.[36]

35 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تصدر تقريرها الختامي بشأن البحرين. فريق العمل، أ. أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. (29 مارس 2018).
https://www.adhrb.org/2017/05/un-committee-torture-releases-concluding-report-bahrain/

36 ما هي المحاكمة العادلة؟ دليل أساسي للمعايير والممارسات القانونية. لجنة المحامين لحقوق الإنسان. (دون تاريخ).
https://hrea.org/wp-content/uploads/2020/12/What-is-a-Fair-Trial_-A-Basic-Guide-to-Legal-Standards-and-Practice.pdf

3.1 الحق في افتراض البراءة

لكل شخص الحق في افتراض براءته، وأن يعامل على هذا النحو حتى تتم إدانته بموجب القانون، بإجراءات تفي على الأقل بالشروط الدنيا للمحاكمة العادلة. يحمي هذا الحق شرف الإنسان وكرامته وحريته، فضلاً عن سلامة حياته. هذا الحق ضروري للمحاكمة العادلة، وهو أيضًا قاعدة معترف بها في القانون الدولي العرفي، ويجب تطبيقه في جميع الظروف والأوقات. يضمن هذا المفهوم حق الفرد في الحصول على محامٍ، ووصوله لمساعدة محاميه أثناء الاستجواب. يجب أن يكون للمتهم الحق في الحصول على معلومات حول عواقب الصمت وأثر الصمت على تقييم الأدلة. وهناك حق آخر ضمني وهو الحق في افتراض براءته، والحق في عدم إجباره على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بجريمة خطيرة، والحق في التزام الصمت. هذه المعايير محمية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومحمية في مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الصادرة عام 1979،[37] ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (1988)،[38] والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (1955)،[39] والمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة (1990)،[40] والمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين (1990).[41]

في جميع الحالات المدروسة في هذا الفصل، لم يكن لأي من هؤلاء الأفراد الحق في افتراض براءته، فقد انتهكت الشرطة هذا المفهوم الدولي والمحلي أثناء الاعتقالات، حيث أكد جميعهم أنهم

---

37 مدونة قواعد السلوك لموظفي إنفاذ القانون. اعتمدتها الجمعية العامة بموجب قرارها 169/34 المؤرخ (17 ديسمبر 1979).
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/code-conduct-law-enforcement-officials

38 مجموعة المبادئ لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. (دون تاريخ). يجب معاملة جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن بطريقة إنسانية وباحترام للكرامة المتأصلة في الشخص البشري.
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/body-principles-protection-all-persons-under-any-form-detention

39 القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء. (دون تاريخ). اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في جنيف عام 1955، وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه 663 ج (XXIV) المؤرخ (31 يوليو 1957) و2076 (LXII) المؤرخ (13 مايو 1977). تم الاطلاع في 20 يوليو 2024، من
https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/UN_Standard_Minimum_Rules_for_the_Treatment_of_Prisoners.pdf

40 المبادئ التوجيهية بشأن دور المدعين العامين (1990). (دون تاريخ). اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، كوبا، من 27 أغسطس إلى 7 سبتمبر 1990. تم الاطلاع في 20 يوليو 2024، من
https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education-training/13-guidelines-role-prosecutors-1990

41 المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين. (دون تاريخ). المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، الموضحة أدناه، والتي صيغت لمساعدة الدول الأعضاء في مهمتها المتمثلة في تعزيز وضمان الدور المناسب للمحامين. تم الاطلاع في 20 يوليو 2024، من
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-role-lawyers

القانون. (دون تاريخ). الحق في افتراض البراءة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.
https://law.unimelb.edu.au/__data/assets/pdf_file/0003/3446274/Paper_Nguyen-Minh-Tam_Vu-Cong-Giao.pdf

تعرضوا للتعذيب أثناء الاعتقال. ثانيًا: لم يكن لهم الحق في الاتصال بمحاميهم عند الاعتقال أو أثناء التحقيق. ثالثًا: لم يكن لهم الحق في الصمت، وأجبروا على الشهادة ضد أنفسهم. رابعًا: تجاهلت المحكمة الدستورية مفهوم افتراض البراءة عندما قبلت باستنتاجات النيابة العامة، ونفت ورفضت ادعاء المتهم ومحاميه بأن الاعترافات كانت بالإكراه. خامساً: اكتفت محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز أيضاً بما انتهت إليه محكمة الجنايات، ورفضت ادعاءات التعذيب، ولم تطلب التحقيق فيها، رغم أنه في قضية محمد رمضان وحسين موسى لم يكن لدى المحكمة أي دليل سوى الاعترافات المنتزعة بالتعذيب، وهذا يثبت تواطؤ المحكمة في انتهاكات حقوق الإنسان.[42]

3.2 حقوق الإنسان أثناء التحقيقات الجنائية

(الحق في المعاملة بكرامة والحق في الحماية من التعذيب)

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 5 على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة».[43] ونصت المادة 7 في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر».[44] [45] وعلاوة على ذلك، تنص المادة 19 من دستور البحرين على أن استخدام التعذيب لانتزاع اعترافات غير قانوني،[46] وتنص الفقرة (د) من المادة 20 على أنه «يحظر إيذاء

---

42 نداء عاجل إلى حكومة البحرين لوقف عمليات الإعدام الجديدة. (25 يناير).
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?LangID=E&NewsID=21118

43 المادة 5: لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. (دون تاريخ). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?LangID=E&NewsID=21118

44 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (دون تاريخ). المادة 7: لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أحد دون موافقته الحرة.
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

45 هل الحظر المفروض على التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة «مطلق» حقًا في القانون الدولي لحقوق الإنسان؟. جرير، س. دورية قانون حقوق الإنسان، 15 (1)، 101-137. (2015).

46 دستور البحرين 2002. (دون تاريخ). المادة 19 (د): لا يعرّض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها.
https://www.bahrain.bh/wps/portal/en/BNP/HomeNationalPortal/ContentDetailsPage/!ut/p/z0/fY9da8JAEEX_yvqQR5nRtNE--gGJhbTWQtV9kY3ZxtF1N2bH0v77JilSKvTxwp1z7oCE-FUirvqhQTM4qU-e1jDa92SMmw

المتهم جسمانيًا أو معنويًا».[47] يتضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان حمايتين أساسيتين ضد التعذيب خلال الإجراءات الجنائية لضمان المعايير الدولية للمحاكمة العادلة:

1. جب على السلطات إجراء تحقيق سريع ونزيه في حالة وجود اشتباه معقول بالتعذيب. ينص «بروتوكول اسطنبول» على المعايير الدولية للدول للتحقيق في حالات التعذيب على الفور وبصورة نزيهة.[48]
2. يجب على الدول منع استخدام الاعترافات التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب كدليل في الإجراءات القانونية.[49]

وفقًا للشهادات والوثائق المقدمة في هذا الفصل من قبل منظمات حقوق الإنسان المختلفة، والضحايا، وخبراء الأمم المتحدة، فقد زعم جميع الأفراد أنهم تعرضوا للتعذيب، وهو ما يتناقض مع دستور البحرين وقانون حقوق الإنسان الدولي. أنشأت الحكومة البحرينية في عام 2012 هيئتين حكوميتين لحقوق الإنسان لمنع التعذيب والتحقيق فيه: مكتب الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية،[50] ووحدة التحقيقات الخاصة داخل مكتب النائب العام،[51] لكنهما فشلا في منع التعذيب أو استخدام الاعترافات المنتزعة بالتعذيب في الإجراءات الجنائية،[52] وكما ذكر خبراء الأمم المتحدة، فإن المحاكم لا تقوم بدور حاسم في استبعاد الأدلة المنتزعة تحت التعذيب من الإجراءات الجنائية. وجدت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أن أمانة التظلمات ووحدة التحقيق الخاصة لم يكن لهما أي

---

47 دستور البحرين 2002. (دون تاريخ). المادة 20 (ج): المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمّن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقًا للقانون.
https://www.bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP/HomeNationalPortal/ContentDetailsPage/!ut/p/z0/fY9da8JAEEX_yvqQR5nRtNE--gGJhbTWQtV9kY3ZxtF1N2bH0v77JiISKvTxwp1z7oCEFUirvqhQTM4qU-e1jDa92SMmmwwnif-PrQx7ePp0U0TnuYxiG8awvPINuI5GU-xeg1GQ76g3GIi7Ch0P50kiOQW2dZfzOsMltutA3Q8U5XPkCjftyZA6y0Uaxz-wa6krb_Iv5L7Jf9JVFazRW0SB7JF7o4BZmpXKbIkjC7Im8vD_I7f3NQ4z8TnpiLcZ5vTxCsJykO87Mp15xdZ4mxp/

48 دليل التحقيق والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. (دون تاريخ). بروتوكول اسطنبول.
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/training8Rev1en.pdf

49 حماية حقوق الإنسان الأساسية في العملية الجنائية، تقرير عام. برانتس، سي، وفرانكن، إس. مجلة أوتريخت للقانون، 7-65. (2009).

50 أمين المظالم بوزارة الداخلية بمملكة البحرين. المعهد الدولي للأمناء. (دون تاريخ).
https://www.theioi.org/ioi-members/asia/bahrain/ombudsman-for-the-ministry-of-interior-of-the-kingdom-of-bahrain

51 النشأة والتخصص. (دون تاريخ). تم إنشاء وحدة التحقيق الخاصة بموجب قرار النيابة العامة رقم (8) لسنة 2012. ووفقًا للمادة 4 من القرار، يقتصر اختصاصها على التحقيق والتعامل مع ادعاءات التعذيب والإساءة والمعاملة القاسية، من خلال تحديد المسؤولية الجنائية ضد الموظفين العموميين المتورطين، بمن فيهم أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية بموجب مبدأ المسؤولية القيادية.
https://siu.gov.bh/establishment-and-specialization/

52 الملاحظات الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين. لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب. (29 مايو 2017).
http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2fP%C2%ACPRi-CAqhKb7yhsqYPuFZC34VM6MoD0MvS%2bS%2bhcJI-3TUrOvvF%2fGWWUtDMNTj4IYAS-RqLw7nbC8IcS25V04L%C2%ACGI8FMQttufqvlxyVSqBsgx3LVglkkCx%2bAgXg%2bL

تأثير منذ إنشائهما في عام 2012،[53] وقدمت السلطات معلومات قليلة حول نتائج تصرفاتهما، مما أدى إلى استنتاج مفاده أن أمانة التظلمات ووحدة التحقيقات الخاصة، من بين كيانات أخرى، يفتقران إلى الاستقلال كما أن لديهما صلاحيات غامضة. تصل الشكاوى في النهاية إلى وزارة الداخلية، مما يؤدي إلى إجراءات مكررة وغير فعالة داخل الوزارة، تنتهي إلى حفظ القضية.[54]

يعد المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب رائدًا دوليًا في التحقيق وتوثيق التعذيب وسوء المعاملة. وقد فحص المجلس في عام 2020 مواد من إحدى قضايا عقوبة الإعدام في البحرين، ليخلص إلى أن أمانة التظلمات ووحدة التحقيقات الخاصة، أجريا تحقيقات غير كافية وغير فعالة ومتحيزة، لم تستوفِ الحد الأدنى من المتطلبات القانونية والمهنية.[55] ختامًا، فإن استخدام اعترافات تحت التعذيب كأدلة على نطاق واسع في محاكم البحرين، وخاصة في قضايا عقوبة الإعدام الموثقة في هذا التقرير، قد أثبت الانتهاك الواضح للدستور البحريني وقانون حقوق الإنسان الدولي والمعايير الدولية، ويقوض ويتناقض مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

3.3 الحق في المساعدة القانونية

تنص المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن لكل إنسان الحق في أن يحاكم حضوريًا وأن يدافع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامٍ يختاره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن لديه محامٍ، وأن تخصص له مساعدة قانونية في أي حالة تقتضي فيها مصلحة العدالة ذلك، دون تحميله أجرا على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر.

الحق في المساعدة القانونية مكفول أيضًا في الدستور البحريني والإجراءات الجنائية. ويحتوي دستور مملكة البحرين على مواد تحكم وتنظم عمل السلطة القضائية، أبرزها المادة (20) فقرة (و) التي تنص على أن «حق التقاضي مكفول وفقا للقانون»، والمادة (4) التي تنص على أن «العدل أساس الحكم».[56] والحق في المساعدة القانونية مكفول في قانون حقوق الإنسان والعديد من الصكوك

---

53 خبراء الأمم المتحدة يدعون البحرين إلى وقف إعدام شخصين وسط مزاعم التعذيب. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (21 مايو2019).
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24635&LangID=E

54 معيبة وناقصة: مراجعة الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين. مركز البحرين لحقوق الإنسان. (دون تاريخ). تم الاطلاع في 20 يوليو 2024، من
https://bahrainrights.net/wp-content/uploads/2021/05/A-Review-of-Bahrains-National-Human-Rights-Bodies_210421_RM.pdf

55 رسالة من المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب إلى ريبريف. (1 يوليو 2020).
https://www.thetimes.co.uk/article/foreign-secretary-urged-to-stop-execution-ofbahraini-pro-democracy-activists-qklg2p6j8

56 المادة 20: (د) يحظر إيذاء المتهم جسديًا أو معنويًا. (هـ) يجب أن يكون لكل متهم بجريمة محامٍ للدفاع عنه بموافقته. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. (دون تاريخ).
https://www.nihr.org.bh/en/MediaHandler/GenericHandler/documents/download/1-%20Constitution%20of%20the%20Kingdom%20of%20Bahrain.pdf

الدولية والإقليمية مثل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.[57]

الحق في المساعدة القانونية يعني أن المتهم له الحق في استشارة وطلب المساعدة القانونية منذ بداية الاعتقال وقبل توجيه التهم الرسمية إليه وقبل الدخول في جلسة الاستجواب، كما أن الدولة ملزمة بتعيين محام له في حال عدم قدرة المتهم على دفع الرسوم.[58] اتهم جميع المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين نفذ فيهم حكم الإعدام بمخالفة قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية. وهذا القانون الذي تم إدانته دولياً في عام 2013 [59] يسمح للأجهزة الأمنية باحتجاز المتهم بموجبه لمدة تصل إلى 60 يوماً قبل عرضه على النيابة العامة، وخلال هذه الفترة حرم المتهمون من حقهم في الاستعانة بمحام، وكانوا معرضين لخطر التعذيب، كما حدث في الحالات المعروضة في هذا التقرير. ختامًا فإن المجموعة المكونة من 12 فردًا المحكوم عليهم حاليًا بالإعدام، والذين ينتظرون تصديق الملك على الحكم أو رفضه أو تعديله، قد مُنعوا من الوصول إلى محاميهم، وهذا انتهاك واضح لدستور البحرين وقانون حقوق الإنسان الدولي والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

4. توصيات لحكومة البحرين

1. على الحكومة البحرينية أن تمكن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب من زيارة البلاد والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المتفشي للتعذيب والإكراه داخل نظام العدالة الجنائية.

2. على الحكومة البحرينية التصديق على البروتوكول الاختياري للجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، والذي يسمح للخبراء الدوليين بإجراء عمليات تفتيش متكررة لمراكز الاحتجاز، وينص على إنشاء مفتشية مستقلة.

---

57 الحق في المساعدة القانونية في الإجراءات الجنائية. كولمانيس، أو. سلسلة جامعة فيلنيوس المفتوحة 65-73. (2021).

58 تقرير خاص عن انتهاكات معايير المحاكمة العادلة في البحرين. منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان. (20 مارس 2018).
https://salam-dhr.org/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%ae%d8%a7%d8%b5-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d9%8-a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%83%d9%85%d8%a9/

59 البحرين: صلاحيات جديدة لمكافحة الإرهاب من شأنها أن تشكل خطرًا إضافيًا على حقوق الإنسان. منظمة العفو الدولية. (2013). مؤشر منظمة العفو الدولية: MDE 11/026/2013، 1
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/mde110262013en.pdf

3. على الحكومة البحرينية مراجعة جميع القضايا المبنية على اعترافات كاذبة و/أو شهادات انتزعت تحت التعذيب، وتخفيف أحكام جميع المحتجزين المحكوم عليهم بالإعدام، ومحاسبة المسؤولين عن إساءة معاملتهم.

4. على الحكومة البحرينية تعليق عقوبة الإعدام على الفور، وخاصة في ضوء مزاعم التعذيب وانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة.

5. على الحكومة البحرينية أن تلغي المادة 30 من القانون رقم 15 لسنة 2007، والتي تنص على أنه يجوز تطبيق عقوبة الإعدام على الأفراد المذنبين بجرائم المخدرات.

5. الخاتمة

يستعرض هذا التقرير دراسة لحالات أفراد بحرينيين حُكم عليهم بالإعدام ومعرضون لخطر تنفيذه، بالإضافة إلى حالات أفراد أعدموا بالفعل بين عامي 2017 و2019. خلص التقرير إلى أن أيًّا منهم لم يحظ محاكمة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. يتناول التقرير ثلاثة حقوق أساسية ضرورية للمحاكمة العادلة، وهي الحق في افتراض البراءة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في المساعدة القانونية، لكن هذه الحقوق لا يتم احترامها ولا حمايتها. وقد أثبت هذا التقرير أن جميع المتهمين تعرضوا للتعذيب وحُرموا من الوصول إلى المحامين، كما انتهكت الشرطة حقهم في افتراض البراءة عند الاعتقالات وخلال المحاكمة أيضًا. يجادل التقرير بأن النظام القضائي البحريني متواطئ في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم مثل التعذيب، والتي تنتهك القانون المحلي والدولي. قبلت المحاكم البحرينية الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب، واستخدمتها كأدلة ضد المتهمين في القضايا الموثقة في هذا التقرير، في تناقض مباشر مع القانون الدولي. إن المعايير الدولية بشأن الحق في المحاكمة العادلة ترفض قبول مثل هذه الأدلة المنتزعة بالتعذيب. وتستند هذه القاعدة إلى المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. تشكل قاعدة الاستبعاد جزءًا من القانون الدولي العرفي، ويلزم مفهوم القواعد الآمرة جميع الدول بالنأي بنفسها عن أي انتهاك لمحتواها الموضوعي، وبالتالي يتعين رفض قبول أي دليل ناتج عن التعذيب.

يؤكد هذا التقرير أن هيئات حقوق الإنسان الحكومية المحلية، ومكتب أمانة المظالم داخل وزارة الداخلية ووحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، واللتين أنشئتا لمنع التعذيب والتحقيق فيه، فشلتا في الوفاء بولايتهما وفقًا للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. استنتاجات هذا التقرير ضرورية لفحص جذور مشكلة غياب العدالة في البحرين. النظام القضائي في البحرين متواطئ في الجرائم وليس مستقلاً، وهو الأداة الرئيسية لإسكات المعارضين. يمكن استخدام البيانات الموثقة في هذا

التقرير من قبل المنظمات الدولية والدول التي تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، وخاصة البحرين. تبرر حكومة البحرين جريمة الاعدام بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية، حيث إن الشريعة هي المصدر الأساسي للقانون، ومتداخلة في النظام القانوني. لا ينبغي إهمال موضوع الإطار القانوني الدولي للمحاكمة العادلة أثناء النقاش مع الحكومة البحرينية لإلغاء قانون عقوبة الإعدام. يجب على المجتمع الدولي استخدام علاقاته الاقتصادية والاستراتيجية مع البحرين كحليف دولي للامتثال لقانون حقوق الإنسان والتوقيع على البروتوكول الاختياري الثاني للأمم المتحدة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يحظر عقوبة الإعدام.